



تم إعداد هذا التقرير من قبل مكاتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) للأزمة السورية بالتعاون مع جميع القطاعات في المراكز وعلى مستوى المنهج المتكامل للاستجابة الإنسانية في سورية. وتغطي هذه اللحة العامة عن الوضع الفترة من 1 إلى 31 تشرين الأول/أكتوبر 2018. وسيصدر التقرير المقبل في 5 كانون الأول/ديسمبر 2018 تقريباً.

## أهم الأحداث

- تساور الأمم المتحدة وشركائها مخاوف جمّة إزاء السكان المدنيين الذين تأثروا بالمعارك التي نشبت مؤخراً في جنوب شرق دير الزور. ويقال إن ما لا يقل عن 10.000 مدني لا يزالون محاصرين في جيب هجين الخاضع لسيطرة تنظيم الدولة الإسلامية في ريف دير الزور الجنوبي ويواجهون مخاطر حماية شديدة، وما زال العديد من المدنيين النازحين منذ حزيران/يونيو، الذين يقدر عددهم بنحو 27.000، يعيشون في ظروف قاسية، ويقيم بعضهم على مقربة خطيرة من الخطوط الأمامية.
- على الرغم من التحديات الكبيرة التي تعرقل الوصول إلى مناطق النزوح بسبب انعدام الأمن والعزلة الجغرافية، واصل شركاء الأمم المتحدة المحليون في المجال الإنساني تقديم المساعدة إلى النازحين في منطقتي غرانيج والبحرة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ويشمل ذلك تقديم مساعدات متعددة القطاعات إلى 5.000 نازح.
- خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر، وردت تقارير عن تعطيل التعليم وبرامج الصحة والتغذية المنقذة للحياة التي تدعمها الأمم المتحدة في محافظتي الرقة والحسكة بسبب تدخل السلطات المحلية. وتواصل الأمم المتحدة والشركاء التشديد على أهمية العمل الإنساني المستقل المدفوع حصراً بالاحتياجات، والدعوة إلى تجديد إمكانية حصول الناس على خدمات التعليم والصحة والتغذية الحيوية.
- مع اقتراب فصل الشتاء، توجد حاجة ماسة إلى زيادة المساعدات الشتوية لدعم النازحين في شمال شرق سورية. في نهاية تشرين الأول/أكتوبر، تطلبت خطة الاستعداد لفصل الشتاء في مجال المأوى/المواد غير الغذائية في سورية توفير مبلغ 19.7 مليون دولار إضافي (30 في المئة من النداء الإجمالي). ويُعد هذا الدعم حيوياً بشكل خاص للنازحين الذين يعيشون في مراكز الإيواء الجماعية، حيث يعيش العديد من الناس في خيام بعضها مهترئ. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أفادت التقارير أن الأحوال الجوية السيئة أدت إلى تدمير عدد من الخيام في جميع أنحاء المنطقة.
- على خلفية جفاف لم يسبق له مثيل في شمال شرق سورية، توجد مخاوف كبيرة بشأن الأمن الغذائي وسبل العيش، وخاصة بالنسبة لسكان محافظة الحسكة الذين يعتمدون على الزراعة كمصدر رئيسي للدخل.
- كانت التقارير الواردة عن العائدين الجدد إلى مدينة الرقة على مدار الشهر الماضي محدودة، مما يؤكد الاتجاه الهبوطي الذي شهدته الأشهر الأخيرة، حيث لا تزال الظروف غير مواتية للعودة بسبب ارتفاع مستويات التدمير والتلوث بالمتفجرات الخطرة، فضلاً عن محدودية الخدمات الأساسية في المدينة مع اقتراب فصل الشتاء.

104,173	233,000	152,630
تدخلاً في مجال الحماية في محافظات الرقة والحسكة ودير الزور في أيلول/سبتمبر.	عائد إلى محافظة دير الزور منذ تشرين الثاني/نوفمبر 2017.	عائداً إلى مدينة الرقة منذ تشرين الأول/أكتوبر 2017.
58,842	377,264	441,734
فتى وفتاة وامرأة حامل ومرضعة تم الوصول إليهم لتقديم المساعدة في مجال التغذية في محافظات الرقة وحلب والحسكة ودير الزور، بالإضافة إلى ناحية منبج في محافظة حلب في أيلول/سبتمبر 2018.	شخصاً تم تحسين قدرتهم على الوصول إلى مرافق وخدمات المياه والإصحاح المنقذة للحياة/في حالات الطوارئ في محافظات الرقة والحسكة ودير الزور في أيلول/سبتمبر 2018.	شخصاً تم الوصول إليهم لتقديم سلال الغذاء وحصص غذائية في حالات الطوارئ في محافظات الرقة وحلب والحسكة ودير الزور في أيلول/سبتمبر 2018.

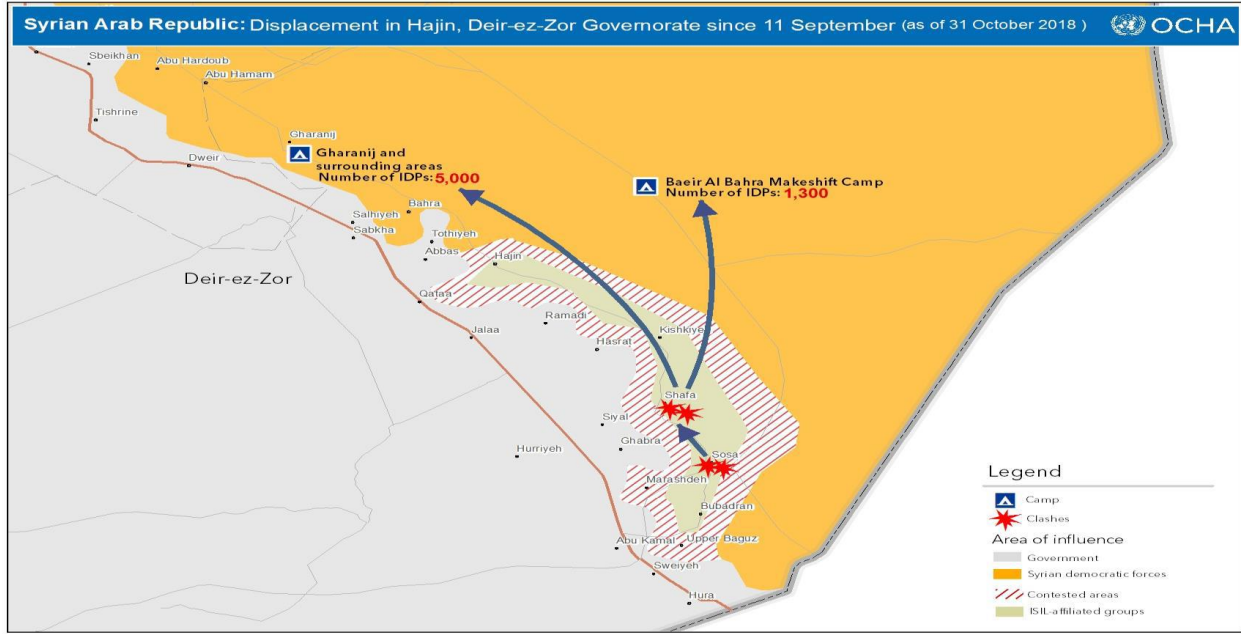
## لمحة عامة عن الوضع

خلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمرت المرحلة الثالثة من عملية عاصفة الجزيرة في جنوب شرق محافظة دير الزور. أطلقت قوات سورية الديمقراطية هذه العملية في 11 أيلول/سبتمبر، بدعم من قوات التحالف الدولي، بهدف طرد عناصر تنظيم الدولة الإسلامية من آخر معاقلهم المتبقية في منطقة هجين على الضفة الشرقية لنهر الفرات. وفي 31 تشرين الأول/أكتوبر، أعلنت قوات سورية الديمقراطية تعليق عملياتها العسكرية ضد تنظيم الدولة الإسلامية في ريف دير الزور الشرقي. إجمالاً، لا يزال ما يقدر بنحو 15.000 شخص، من بينهم 5.000 من مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية وأسره، يعيشون في جيب هجين.

حدث تصاعد ملحوظ في الأعمال العدائية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، حيث وردت تقارير عديدة عن غارات جوية وقصف بري يُزعم أنها أسفرت عن مقتل أعداد كبيرة من المدنيين. ووردت أنباء تفيد بحدوث تصاعد حاد في الأعمال العدائية خلال الفترة من 18 إلى 21 تشرين الأول/أكتوبر، مع تقارير عن عمليات قصف متعددة أسفرت عن إلحاق أضرار بالبنية التحتية المدنية أو تدميرها وكذلك خسائر في أرواح المدنيين، بمن فيهم أطفال. وبالإضافة إلى ذلك، استمر الإبلاغ عن القيود المفروضة على تحركات المدنيين، والتي تمنعهم من الخروج من المناطق الخاضعة لسيطرة تنظيم الدولة الإسلامية وتحد من قدرتهم على التنقل في المناطق التي أصبحت خاضعة لسيطرة قوات سورية الديمقراطية.

على الرغم من استمرار الأعمال القتالية الشديدة الكثافة خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر، فإن عدد النازحين حديثاً من جيب هجين الخاضع لسيطرة تنظيم الدولة الإسلامية إلى المناطق المحيطة به والخاضعة لسيطرة قوات سورية الديمقراطية كان منخفضاً وقاصراً على مناطق محلية إلى حد كبير. ومع ذلك، تشير التقارير الواردة من الميدان إلى وجود قيود خطيرة تعرقل حركة المدنيين في قرى هجين والنواحي المجاورة، وهي صور والبصيرة وذيبيان وسوسة. ويقال أن النساء والفتيات هن الأكثر تضرراً من العقوبات التي تعترض تقديم الخدمات الأساسية، مثل الصحة أو الماء والصرف الصحي. ومنذ بدء المرحلة الأخيرة من العمليات العسكرية في أيلول/سبتمبر، أفادت التقارير بأن حوالي 7.000 مدني قد نزحوا من منطقة هجين إلى المناطق الخاضعة لسيطرة قوات سورية الديمقراطية. ويُعد وضع هؤلاء النازحين مثيراً للقلق بشكل خاص، حيث يلتمس العديد منهم مأوى في مخيمات مؤقتة يقال أن الظروف المعيشية بها سيئة بسبب محدودية الوصول إلى المساعدات والخدمات الإنسانية. وبالفعل، فإن انعدام الأمن لا يزال يشكل عائقاً رئيسياً أمام توسيع نطاق الاستجابة في هذه المناطق من قبل الجهات الفاعلة في المجال الإنساني ومصدراً لمخاطر كبيرة تتعلق بحماية السكان المدنيين. ووفقاً لمصادر متعددة، شن مقاتلو تنظيم الدولة الإسلامية هجوماً على مخيم هجين المؤقت في 11 تشرين الأول/أكتوبر، مما أدى إلى وفاة وإصابة بعض المدنيين. وأفادت الأنباء الواردة أنهم دمروا الخيام واختطفوا عدداً غير مؤكد من النازحين - دُكر أنهم أكثر من 100 شخص - أثناء هذا الهجوم. ويقال إن بعض النازحين المختطفين قد قُتلوا منذ ذلك الحين. ونُقلت هذه الأسر إلى قرية يسيطر عليها تنظيم الدولة الإسلامية داخل جيب هجين، بحسب ما ورد. وأثناء كتابة هذا التقرير، كان مخيم هجين المؤقت لا يزال خاوياً.

من بين 7.000 شخص نزحوا منذ 11 أيلول/سبتمبر، تفيد التقارير أن حوالي 5.000 يقيمون في ضيافة المجتمعات المحلية في بلدة غرانيج وكذلك في البحرة والقرى المحيطة بها. كما يقيم ما يقدر بنحو 1.300 شخص في مخيم البحرة المؤقت في الصحراء، الذي يقع على بعد حوالي 15 كيلومتراً من قرية البحرة و15 كيلومتراً شمال هجين. بشكل عام، يوجد ما يقدر بنحو 15 مستوطنة غير رسمية تستضيف النازحين في منطقتي غرانيج والبحرة. وتخطط الأمم المتحدة لإجراء تقييمات مشتركة أخرى مع الشركاء ورصد الوضع لتقديم تقديرات أكثر موثوقية للعدد الإجمالي للنازحين والمستوطنات في هذه المناطق وتحديد الاحتياجات ذات الأولوية.



لا يزال عدد الأشخاص المقيمين في مواقع النازحين في شمال شرق سورية دون تغيير كبير عن الشهر السابق. وبحسب بعض المصادر الإنسانية، لا يزال حوالي 23.400 نازح (4.850 أسرة) يقيمون في مواقع النازحين الرئيسية الأربعة (عين عيسى، المبروكة، الهول، العريشة)، ويشكل الأطفال دون سن الثانية عشرة 47 في المئة منهم والأطفال دون سن الثامنة عشرة 61 في المئة. في بعض المواقع، مثل المبروكة، قيل أن غالبية النازحين أتوا من دير الزور. وخلال شهر تشرين الأول/أكتوبر، تفاقم الوضع الصعب في جميع مواقع النازحين في شمال شرق سورية بسبب الظروف المناخية الشتوية المتزايدة القسوة. وفي 12 تشرين الأول/أكتوبر، أفادت التقارير أن عاصفة رملية شديدة قد ألحقت أضراراً بمواقع النازحين في محافظتي دير الزور والحسكة. تم الإبلاغ عن أضرار مادية لحقت بالمنشآت في مخيم الهول في الحسكة، وأضرار لحقت بالخيام في عدة مواقع للنازحين في جنوب شرق دير الزور تستضيف العديد من النازحين حديثاً من جيب هجين. كما أفادت التقارير أن العاصفة الرملية أدت إلى زيادة الإصابة بأمراض الجهاز التنفسي، لا سيما بين الأطفال والمسنين والأشخاص الذين كانوا يعانون من أمراض تنفسية من قبل، مثل الربو. وفي 25 تشرين الأول/أكتوبر، تسببت الأمطار الغزيرة والرياح القوية أيضاً في إلحاق الضرر بعدة مواقع للنازحين في ريف الرقة، بحسب ما ورد. ويقال أن حوالي 30 خيمة قد دُمرت في مخيم مؤقت بالقرب من قريتي الرشيد والجايغ، غرب مدينة الرقة. وبالإضافة إلى ذلك، ذُكر أن مخيم أبو خشب قد غمرته المياه، ووفرت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين خياماً بديلة، ونقلت مراكز الإيواء إلى المناطق التي تتضاءل فيها مخاطر الفيضانات، وقدمت المساعدة اللازمة للاستعداد الكامل لفصل الشتاء.

مع اقتراب فصل الشتاء، توجد حاجة ملحة إلى زيادة توزيع المساعدات الشتوية (بما في ذلك أكياس النوم، والبطانيات الحرارية، والملابس الشتوية، والأغطية البلاستيكية، ومجموعات المواد غير الغذائية الخاصة بفصل الشتاء، والمدافئ، والمواقد والوقود)، خاصة بالنظر إلى العدد الكبير من النازحين الذين يعيشون في مراكز إيواء غير ملائمة في مواقع النازحين غير القادرة على تحمل ظروف الشتاء القاسية. خلال الفترة المشمولة بالتقرير، احتج عشرات النازحين الذين يعيشون في مخيم العريشة في ريف الحسكة الجنوبي على عدم توزيع مواد شتوية كافية، بحسب ما ورد. نظراً لظروف الشتاء القاسية في المناطق الشمالية من سورية، بالإضافة إلى العدد الكبير من النازحين، فإن شمال شرق سورية يعد منطقة جغرافية تحظى بأولوية تلقي المساعدة الخاصة بالاستعداد لفصل الشتاء. وقد أُجريت تقييمات وعمليات تخطيط على أساس المناطق، وبينما ستلقى معظم مناطق شمال شرق سورية الدعم لمواجهة فصل الشتاء، فإن التخطيط الذي أعدته الأمم المتحدة والمنظمات الدولية غير الحكومية حتى الآن يركز بشكل كبير على المواد غير الغذائية المخصصة لفصل الشتاء، ولكن توجد فجوات كبيرة في دعم المأوى في حالات الطوارئ وفصل الشتاء. وحتى نهاية تشرين الأول/أكتوبر، ظلت خطة قطاع المأوى والمواد غير الغذائية للاستعداد لفصل الشتاء تعاني من نقص التمويل البالغ 19.7 مليون دولار (أو 30.5 في المئة من النداء الإجمالي).

بالإضافة إلى المساعدة اللازمة للاستعداد لفصل الشتاء، هناك حاجة ملحة أيضاً لزيادة دعم سبل كسب العيش، وتحديد الدعم المقدم إلى الأسر التي تعتمد على الزراعة كمصدر رئيسي للدخل. خلال العام الماضي، شهد شمال شرق سورية جفافاً غير مسبوق كانت له تداعيات خطيرة على محصول القمح في محافظة الحسكة. تم حصاد 1.2 مليون طن فقط من القمح في الحسكة هذا العام، وهو أقل معدل إنتاج منذ عام 1989 ويعادل 30 في المئة فقط من متوسط الإنتاج في فترة ما قبل الأزمة البالغ 4.1 مليون طن. وبما أن محافظة الحسكة تنتج حوالي 45 في المئة من القمح السوري، فإن الجفاف قد تكون له آثار وطنية على أسعار سلة الغذاء القياسية وحالة الأغذية/التغذية بين الفئات المستضعفة.

في حين استمر الإبلاغ عن العديد من حالات تفشي الأمراض المعدية في شمال شرق سورية، فقد انخفض عدد الحالات الجديدة المسجلة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. انخفض عدد حالات التيفوئيد الجديدة خلال الشهر الماضي من 92 حالة في شهر أيلول/سبتمبر إلى 20 حالة في تشرين الأول/أكتوبر. ويُعتقد أن هذا التفشي ناتج عن استهلاك المياه غير الآمنة وبتبع تفشي الإسهال الدموي الحاد المستمر في محافظة دير الزور. في الفترة من 1 إلى 15 تشرين الأول/أكتوبر، تم الإبلاغ عن 392 حالة جديدة من الإسهال الدموي الحاد، من بينها 74 حالة في محافظة الرقة، و187 في محافظة الحسكة، و131 في محافظة دير الزور. وعلى الرغم من استمرار تفشي المرض، فإن عدد الحالات الجديدة المسجلة أخذ في الانخفاض.

في 18 نيسان/أبريل، أبلغت مديرية الصحة المدرسية عن تفشي مرض الحصبة، الذي يؤثر بشكل خاص على الأطفال في سن الدراسة، حيث تم الإبلاغ عن 139 حالة حصة جديدة مشتبه بها خلال الفترة من 1 إلى 15 تشرين الأول/أكتوبر، من بينها 36 حالة في محافظة الرقة، و35 في محافظة الحسكة و68 في محافظة دير الزور، ولكن معدل الانتشار الإجمالي لحالات الحصبة الجديدة أخذ في الانخفاض أيضاً.

كما يستمر انخفاض عدد حالات الإصابة بداء الليشمانيات. في كانون الثاني/يناير 2018 تم الإبلاغ عن حوالي 1.400 حالة جديدة من داء الليشمانيات في المتوسط أسبوعياً. وبحلول شهر أيلول/سبتمبر، انخفض هذا العدد إلى 220 حالة جديدة أسبوعياً. وفي النصف الأول من تشرين الأول/أكتوبر، تم الإبلاغ عن 441 حالة جديدة من داء الليشمانيات، 162 منها في محافظة الرقة، و141 في محافظة الحسكة، و138 في دير الزور. يرجع انتشار داء الليشمانيات إلى حد كبير إلى الافتقار إلى الرعاية الصحية ونقص موظفي الصحة في المناطق المتضررة.

خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر، وردت تقارير متزايدة عن تعطل الخدمات التعليمية والصحية في محافظتي الرقة والحسكة. وفي 24 تشرين الأول/أكتوبر، أغلقت الإدارة الذاتية الكردية (KSA) أربعة مراكز رعاية صحية أولية ومراكز خدمات التحصين التي تدعمها اليونيسف ومنظمة الصحة العالمية. وفي 25 تشرين الأول/أكتوبر، تم إغلاق عدد من العيادات الصحية والتغذوية التي تعالج حالات سوء التغذية الحاد والوخيم في مدينة الرقة. وبالإضافة إلى ذلك، فقد تأثر معدل المواظبة على الدراسة في المدارس والحصول على التعليم في محافظة الحسكة عقب القرار الصادر عن الإدارة الذاتية الكردية بوقف جميع الحافلات التي تنقل أطفال المدارس من وإلى المناطق الخاضعة لسيطرتها للالتحاق بالمدارس الحكومية التي تدرس مناهج الحكومة السورية. وفي محافظة الحسكة، تأثرت أكثر من 380 مدرسة بهذه القيود، وحُرِم حوالي 60.000 طالب من الوصول إلى مدارسهم بشكل يومي. وبالمثل، انخفض معدل حضور الطلاب في القامشلي بنسبة 45 في المئة.

## الاستجابة الإنسانية

لا تزال إمكانية الوصول المستمر إلى السكان المدنيين الذين نزحوا من جراء القتال المستمر في منطقة هجين تمثل تحدياً بسبب مزيج من انعدام الأمن والتضاريس الصعبة وطول المسافة إلى مراكز العمليات. ومع ذلك، تمكن الشركاء في المجال الإنساني من تقديم المساعدة إلى الأشخاص الذين يعيشون في المناطق المحيطة بغرانيج والبحرة والتي تقع بعيداً عن الخطوط الأمامية وتُعد أقل عرضة لتأثير العمليات العدائية الجارية. أُجريت تقييمات في بعض مستوطنات النازحين خلال الفترة المشمولة بالتقرير وحددت الحاجة الملحة إلى الحصص الغذائية، والتدخلات الصحية، وإمدادات التغذية (لكل من الأطفال والنساء والحوامل والمرضعات) وخدمات المياه والإصحاح.

خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر، تمكن اثنان من شركاء الأمم المتحدة المحليين من الاستجابة للنازحين في عدة مواقع بمنطقة هجين (بمن فيهم النازحون المقيمون مع المجتمعات المضيفة في منطقة غرانيج، وكذلك في بعض المخيمات المؤقتة القريبة من الخطوط الأمامية)، وقدموا مساعدات متعددة القطاعات إلى ما يقدر بنحو 5.000 نازح من خلال توزيع لمرة واحدة. وفيما يتعلق بالمياه والإصحاح، تضمن هذا التوزيع 200 مجموعة من مستلزمات النظافة العائلية و96.000 قرص تعقيم مياه. كما بدأت الاستعدادات لتكريب ستة خزانات مياه. وفيما يتعلق بالغذاء والتغذية، تم توزيع حوالي 1.800 حصة غذائية (300 في مخيم هجين المؤقت، و800 في غرانيج، و700 في البحرة)، كما تم توفير 125 كرتونة من البسكويت عالي الطاقة و50 كرتونة من معجون بلامبي دوز لما يقدر بنحو 1.900 طفل دون سن الخامسة وامرأة حامل ومرضعة. ويقوم فريق طبي متنقل بزيارة مواقع النازحين ثلاث مرات أسبوعياً لتقديم الاستشارات والأدوية وخدمات الإسعاف، بالإضافة إلى دعم الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي.

كما تقدم بعض المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية استجابة مستمرة إلى ما يقدر بنحو 2.900 نازح يعيشون في مخيم أبو خشب غير الرسمي، ويقدمون مجموعة متنوعة من المساعدات تشمل مستلزمات النظافة الصحية والحصص الغذائية والوجبات المطهية. وبالإضافة إلى ذلك، يتم تقديم الخدمات الأساسية، مثل توفير المياه والرعاية الصحية، بالتعاون مع شريك محلي لقطاع الصحة يدعم العيادة الطبية.

لا تزال الاستجابة لمختلف حالات تفشي الأمراض المعدية التي تم الإبلاغ عنها في شمال شرق سورية مستمرة. خلال الفترة من 7 إلى 11 تشرين الأول/أكتوبر، نظمت وزارة الصحة، بالتنسيق مع منظمة الصحة العالمية ومنظمة اليونيسف، حملة تحصين في محافظة الحسكة. وبحسب ما ورد، وصلت الحملة إلى حوالي 230.000 طفل، من بينهم الأطفال الذين يعيشون في مواقع النازحين والمناطق الريفية والحضرية. وبالإضافة إلى ذلك، بعد تأكيد انتشار فيروس شلل الأطفال الدوار الناجم عن تناول اللقاح من النوع الثاني (CVDPV2) في سورية في 3 حزيران/يونيو 2017، أجرى فريق تقييم الاستجابة لتفشي الأمراض (OBRA) بعثته الثانية إلى سورية في الفترة من 29 أيلول/سبتمبر إلى 5 تشرين الأول/أكتوبر. بعد إجراء تقييم تفصيلي للأدلة المتاحة، أوصى فريق تقييم الاستجابة لتفشي الأمراض بأن تعلن منظمة الصحة العالمية رسمياً انتهاء تفشي المرض مع انتظار التحليل المخبري لجميع العينات التي تم جمعها حتى 21 أيلول/سبتمبر 2018.

من حيث قدرة الرعاية الصحية داخل الرقة، قامت بعثة منظمة الصحة العالمية في مدينة الرقة خلال شهر أيلول/سبتمبر 2018 بتقييم القدرة على الاستجابة في مجال الجراحة وعلاج الصدمات في جميع المستشفيات العاملة في المدينة أو في المناطق التي يمكن الوصول إليها في غضون ساعتين بالسيارة من المدينة، وحددت وجود "نقص حاد على جميع مستويات خدمات الرعاية الصحية في مدينة الرقة". وفي جميع أنحاء شمال شرق سورية، لاحظ نظام رصد توافر الموارد الصحية التابع لمنظمة الصحة العالمية وجود نقص حاد في قدرات الصحة العامة، حيث يعمل اثنان فقط من المستشفيات العامة الستة عشر بشكل كامل. ومن بين 278 مركزاً صحياً عاماً في شمال شرق سورية، يعمل واحد فقط بكامل طاقته، بينما يعمل 103 مركزاً بشكل جزئي والباقي لا يعمل.

تواصل المنظمات غير الحكومية في شمال شرق سورية توسيع نطاق المساعدة الإنسانية في مدينة الرقة، حيث تقوم 11 منظمة غير حكومية والعديد من المنظمات غير الحكومية السورية بتنفيذ برامج. كما تقدم هذه المنظمات غير الحكومية المساعدة في دير الزور. وتعكف المنظمات غير الحكومية حالياً على وضع اللمسات الأخيرة على خطط الاستعداد لفصل الشتاء، بما في ذلك الاستجابة النقدية والعينية في مواقع الاستجابة الرئيسية في جميع أنحاء شمال شرق سورية.



في شهر تشرين الأول/أكتوبر، نقلت وكالات الأمم المتحدة الإمدادات الإنسانية عن طريق البر إلى القامشلي على متن 91 شاحنة (واحدة تابعة لليونيسف، و90 تابعة لبرنامج الأغذية العالمي) من محافظات حلب ودمشق واللاذقية وطرطوس. وخلال الفترة نفسها، قامت وكالات الأمم المتحدة بنقل الإمدادات الغذائية عن طريق البر إلى دير الزور على متن 23 شاحنة (أربعة تابعة لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون

اللاجئين، واثنان تابعتان لليونيسف، و16 تابعة لبرنامج الأغذية العالمي، وواحدة تابعة لمنظمة الصحة العالمية) من محافظتي دمشق وحمص. وتمكنت المنظمات من نقل المساعدات إلى القامشلي ودير الزور دون تأخير كبير خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت المنظمات غير الحكومية في شمال شرق سورية دعم تقديم الخدمات وتوزيع الإمدادات عبر شمال شرق سورية، دون عوائق كبيرة في الوصول إلى معظم المناطق. وكما ذكر في القسم السابق، فإن الوصول إلى المناطق التي شهدت مؤخراً عمليات نزوح وأعمال عدائية جنوب شرق دير الزور لا يزال يمثل تحدياً للمنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة وشركائها التنفيذيين المحليين.



خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أدى التصعيد الملحوظ في الأعمال العدائية بين قوات سورية الديمقراطية وتنظيم الدولة الإسلامية في شرق دير الزور إلى تصاعد شواغل حماية السكان المدنيين الذين لا يزالون في جيب هجين الخاضع لسيطرة تنظيم الدولة الإسلامية. ووردت تقارير عديدة من مصادر متعددة حول غارات جوية وبرية يقال أنها أسفرت عن وفاة مدنيين.

ظلت حرية تنقل المدنيين أحد شواغل الحماية الحرجة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. على الرغم من التصاعد المبلغ عنه في الأعمال العدائية، فإن عدد النازحين حديثاً من جيب هجين الذي يسيطر عليه تنظيم الدولة الإسلامية إلى المناطق المحيطة التي تسيطر عليها قوات سورية الديمقراطية كان محدوداً نسبياً في تشرين الأول/أكتوبر. قد يرجع هذا الانخفاض في مستوى النزوح جزئياً إلى فرض قيود على حرية الحركة. وفي الوقت نفسه، لا تزال هناك مخاوف كبيرة حول إجراءات الفحص الأمني وقرب المخيمات المؤقتة من الخطوط الأمامية. وقد تفاقت المخاوف المتعلقة بقرب المخيمات المؤقتة من الخطوط الأمامية بسبب الهجوم الذي تم الإبلاغ عنه في 11 تشرين الأول/أكتوبر على مخيم هجين المؤقت، الذي أفادت التقارير أنه أدى إلى مقتل وإصابة واختطاف عدد من المدنيين.

وقد أعربت الأمم المتحدة وشركاؤها عن مخاوف كبيرة حول قرب بعض هذه المواقع/نقاط تجمع النازحين من خطوط المواجهة، ودعت الكيانات الكردية - بما في ذلك من خلال التحالف - لتنفيذ العديد من إجراءات الحماية. وشملت التوصيات (أ) ضرورة إبعاد نقاط الفحص الأمني والحشد قدر الإمكان عن الخطوط الأمامية لتجنب الهجوم المباشر، وإبعادها عن نطاق القصف البري؛ (ب) إزالة أي نوع من المنشآت العسكرية الثقيلة من المناطق المحيطة بمواقع النازحين/التجمعات العفوية، للحفاظ على تميزها والحد من التهديد الذي يتعرض له المدنيون؛ (ج) السماح للأسر - وكثير من أفرادها نساء وأطفال - بالتحرك بحرية إلى مناطق أكثر أمناً في الشمال (على سبيل المثال، باتجاه غرانيج) حيث قد يكون لدى العديد منهم أقارب ومعارف، وقد يستفيدون من ترتيبات الاستضافة، وكذلك يتمتعون بقدر أكبر من الوصول إلى الأسواق والخدمات الصحية والمساعدات الإنسانية (بالرغم من أن التقارير تشير إلى أن بعض النازحين يفضلون البقاء على مقربة من ديارهم، على الرغم من انعدام الأمن، بينما يفتقر آخرون إلى الوسائل أو يواجهون قيوداً تمنعهم من الانتقال إلى غرانيج أو نحو الشمال)؛ (د) أن تتبع قوات سورية الديمقراطية إجراءات التشغيل القياسية المشتركة لتنفيذ العمليات الأمنية (في الحالات التي تكون فيها ضرورة أمنية لمثل هذا الفحص)، بما في ذلك تجنب مصادرة الوثائق في نقاط الفحص.

لا تزال المخاوف حول وضع المدنيين المقيمين في مواقع النازحين مستمرة في شمال شرق سورية. وبحسب ما ورد، تدهورت الأوضاع في العديد من المواقع على خلفية الظروف المناخية القاسية، فضلاً عن تناقص المساعدة. وقد أوجع هذا القلق بين المقيمين. يوجد قلق من أن انخفاض المساعدات قد يزيد من اللجوء إلى استراتيجيات التكيف الصارمة، مثل عمالة الأطفال والزواج المبكر وتسول الأطفال وتجنيدهم. وفي الوقت نفسه، لا تزال تحركات السكان داخل وخارج المواقع خاضعة لقواعد تنظيمية، لا سيما في مواقع النازحين داخل محافظة الحسكة، والخروج من المخيمات مقيد بمتطلبات بيروقراطية تشمل القيود المتعلقة بعملية الكفالة.

لا تزال عملية العودة المنظمة من جميع مواقع النازحين مستمرة، مع تباطؤ الاتجاه العام للعودة، ويرجع ذلك على الأرجح إلى اقتراب موسم الشتاء. ومع ذلك، لا تزال هناك مخاوف من أن قرار العودة قد يكون مدفوعاً بتدهور الوضع في مواقع النازحين وتضاؤل مستويات المساعدة.

ووفقاً للمشاروات، فإن بعض العائدين لا تكون لديهم وجهة محددة عندما يشرون في رحلتهم باتجاه الجنوب نحو دير الزور. وتواصل الجهات الفاعلة في مجال الحماية أنشطة الدعوة واليقظة النشطة لردع مصادرة المواد غير الغذائية من الأسر العائدة. وبالإضافة إلى ذلك، تواصل الجهات الفاعلة في مجال الحماية دعوة سلطات المواقع لإبلاغ النازحين عن وضع وثائقهم الشخصية المصادرة وضمان إعادتها إليهم قبل مغادرة الموقع. وتشير التقارير إلى أن النازحين المغادرين لا يزالون مضطرين لدفع المال مقابل توفير حراسة مرافقة من قوات الأمن الداخلي الكردية (أسايش) على طول الطرق.

تواصل الجهات الفاعلة في مجال الحماية دعم مجموعة متنوعة من أنشطة الحماية في مواقع النازحين بالخدمات والمرافق. وتعزز الجهات الفاعلة في مجال حماية الطفل الجهود الجارية بالفعل لتقييم وجود واحتياجات الأطفال المنفصلين عن ذويهم وغير المصحوبين بذويهم في مخيم الهول للنازحين، وتوجد خطط لتكرار نفس التدابير في مخيم العريشة في المستقبل القريب. من الناحية الإيجابية، يبدو أن الإدارة في مخيم عين عيسى قد غيرت إجراءات التصديق على الزواج من أجل ردع ظاهرة الزواج المبكر. وتشترط إدارة المخيم الآن وجود الوالدين، وليس مجرد وجود العروس والعريس مع شاهدين، لتسجيل الزواج.

لا تزال جهود التنسيق بين الجهات الفاعلة في مجال الحماية في المواقع مستمرة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عقد الشركاء اجتماعات دورية في مخيمي الهول والعريشة بهدف تحسين تبادل المعلومات وتعزيز آليات الإحالة. وبالإضافة إلى ذلك، عقد الشركاء المتمركزون في سورية اجتماعاً فنياً متخصصاً في حماية الطفل في مدينة القامشلي. ولا تزال قدرات الشركاء على أرض الواقع، بما في ذلك نقص الخبرة في مجال الدعم النفسي الاجتماعي المنظم وإدارة الحالات، فضلاً عن الافتقار إلى تدخلات التأهيل المتخصصة للأطفال الذين تم تجنيدهم في السابق، تشكل ثغرات بالغة الأهمية في مجال حماية الطفل.

تم الإبلاغ عن توسيع تدريجي لأنشطة الحماية في مدن الحسكة والرقعة ودير الزور. وبدأ بعض الشركاء الإضافيين في المنظمات غير الحكومية الدولية العمل في كوبياني وسلوك والرقعة ودير الزور. وبالإضافة إلى ذلك، أنشأ أحد شركاء قطاع حماية الطفل مساحة ملائمة للأطفال وفريق متنقل في حي المشلب بمدينة الرقة للوصول إلى الأطفال وأولياء الأمور المستضعفين. وفي دير الزور، يوجد معظم شركاء الحماية في غرب المحافظة. في مدينة دير الزور، تمكن شركاء الحماية من تقديم مختلف خدمات الحماية (المساعدة القانونية/دعم التوثيق المدني، وحماية الطفل، والصحة الإنجابية المدمجة في خدمات العنف القائم على النوع الاجتماعي، والعنف القائم على النوع الاجتماعي). ولا تزال هناك مخاوف إزاء عدم وجود خدمات كافية في مواقع قريبة من مناطق القتال النشط.

لا تزال المتفجرات الخطرة تتسبب في سقوط ضحايا أسبوعياً في مواقع ملوثة وخطرة في جميع أرجاء الرقة ودير الزور. وبناءً على البيانات المتوفرة للجهات الفاعلة الإنسانية العاملة في شمال شرق سورية، والتي قد تكون غير مكتملة، يبدو أن عدد ضحايا حوادث التفجير قد تناقص في أماكن مثل مدينة الرقة منذ تشرين الثاني/نوفمبر 2017. وربما يرجع ذلك إلى زيادة التوعية بالمخاطر التي تقدمها المنظمات الإنسانية وعمليات التطهير والإزالة غير الرسمية وتضاؤل عودة النازحين. ومع ذلك، لا يزال هذا الأمر مصدر قلق كبير، ولا يزال التلوث بالمتفجرات الخطرة يمثل مشكلة رئيسية في مجال حماية النازحين والعائدين في تلك المناطق. على سبيل المثال، تم الإبلاغ عن 580 حالة متفجرات خطيرة مشتبه بها في دير الزور منذ عام 2016 وما زالت المنطقة ملوثة بشدة، خاصة في المناطق الواقعة جنوب أحياء الشداوي ومركدة وكسرة. وبينما تصنف المنظمات غير الحكومية العاملة في الشمال الشرقي مستويات التلوث بالمتفجرات على أنها عقبات رئيسية تعرقل الاستجابة الإنسانية، فمن المأمول أن يتم توسيع نطاق قدرات إزالة الألغام في العام المقبل.

في الفترة من آب/أغسطس إلى أيلول/سبتمبر 2018، تم تقديم التوعية بمخاطر المتفجرات إلى أكثر من 81.000 مستفيد في الرقة ودير الزور والحسكة. وكان نحو 35 في المئة من المستفيدين في ناحية الرقة (بسبب حجم التلوث بمخاطر المتفجرات المبلغ عنه في هذه المنطقة)، في حين تواجد 32 في المئة من المستفيدين في نواحي رأس العين وعين عيسى ودير الزور.

## التحديات التشغيلية الشاملة

تواجه المنظمات الإنسانية تحديات كبيرة تعرقل الاستجابة للاحتياجات في شمال شرق سورية. وتشمل هذه التحديات ما يلي:

- **الوصول وانعدام الأمن:** لا يزال الوصول إلى المجتمعات المستضعفة يواجه تحديات بسبب عدم الحصول على الموافقة على المشاريع، واستمرار التهديد الذي يمثله تنظيم الدولة الإسلامية، من بين أمور أخرى. ولا تزال المناطق التي من المفترض أن تكون فيها الاحتياجات حادة، لا سيما في شرق وجنوب شرق دير الزور، بعيدة عن متناول المنظمات الإنسانية.
- **مستويات عالية من التلوث بالمتفجرات الخطرة:** لا تزال مستويات التلوث في المناطق التي تغيرت الجهات المسيطرة عليها تعتبر مرتفعة للغاية، لا سيما في مدينة الرقة وفي بلدات وطرق دير الزور، على الرغم من أن جميع المراكز السكانية في المناطق الريفية، التي شهدت تنفيذ عمليات عسكرية أو وجود جماعات مسلحة بشكل عام، تُعد مصدر قلق أيضاً. وبالإضافة إلى ذلك، قد يؤدي التوقف المطول عن تقديم المساعدات والخدمات الإنسانية في مواقع النازحين إلى اتخاذ النازحين قرارات بالعودة إلى مناطق في محافظتي الرقة ودير الزور يمكن أن تتعرض فيها سلامتهم للخطر، خاصة بسبب التلوث بالمتفجرات الخطرة.
- **بيئة السياسات:** على الرغم من حدوث بعض التحسن، لا تزال الجهات الفاعلة في المجال الإنساني تشعر بالقلق إزاء السياسات التي تنفذها السلطات المحلية فيما يتعلق بمعاملة النازحين، لا سيما أولئك الذين يخضعون للقيود المفروضة على حرية التنقل ويعانون من مصادرة الوثائق الشخصية، التي تُعد أكثر تواتراً في أماكن محددة. كما أن العوائق البيروقراطية المتقطعة التي تعوق العمل في مواقع النازحين وإجراء بعض الأنشطة تثير قلق المنظمات الإنسانية لأنها تعرقل التخطيط والتنفيذ وتوفير الخدمات التي يمكن التنبؤ بها للسكان. ويجب أن تظل عملية العودة طوعية تماماً وأمنة ومستتيرة، ولا ينبغي أن تكون مدفوعة بظروف معيشة دون المستوى أو نقص المساعدة أو تقييد حرية الحركة.
- **القابلية للتوسع:** على الرغم من أن القدرة على توسيع نطاق المساعدات والقدرات المحلية لا تزال محدودة، فإن قدرات الجهات الفاعلة المحلية آخذة في الزيادة، مما يخلق بعض الفرص لتوسيع نطاق المساعدة وتقديم الخدمات في مدينة الرقة ودير الزور.
- **قيود التمويل:** يُعد التمويل الإضافي ضرورياً، لا سيما في ضوء الاحتياجات الموسمية التي تتطلب تدخلات في الوقت المناسب. في سياق شمال شرق سورية، توجد حاجة إلى تمويل إضافي للتوسع في توزيع المساعدات المخصصة لفصل الشتاء على الأشخاص المستهدفين في إطار خطة الاستعداد لفصل الشتاء التي أعدها قطاع المأوى/المواد غير الغذائية. وفي الوقت نفسه، ونظراً لتأثير الجفاف غير المسبوق على شمال شرق سورية، توجد حاجة ملحة أيضاً إلى توفير تمويل إضافي لدعم أنشطة كسب العيش الموسمية الحيوية، لا سيما من خلال توفير المدخلات الزراعية الأساسية.

لمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بـ:

هيلّي أوسيكيلّا، رئيس مكتب أوتشا سورية، [uusikyla@un.org](mailto:uusikyla@un.org)

تروند ينسن، رئيس مكتب أوتشا تركيا، [jensen8@un.org](mailto:jensen8@un.org)

بول هاندلي، رئيس مكتب أوتشا الإقليمي للأزمة السورية، [handleyp@un.org](mailto:handleyp@un.org)

لمزيد من المعلومات، يرجى زيارة [www.unocha.org/syria](http://www.unocha.org/syria) [www.reliefweb.int](http://www.reliefweb.int)